الكفاح من أجل المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الحادي عشر

برنامج عمل

تحدثنا عن التكاليف التي تبتلي نفسها بها بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتلك التي ينزلها بعضها ببعضها الآخر، والأخيرة التي تحملنا إياها. وحاولت أن أترجم كلفة الحرب الأهلية، وكلفة الدولة المتخلفة بأرقام. ويالها من أرقام كبيرة لكن حقاً ليس من الضروري تحريف تلك الأرقام، وإبعادها عما هي عليه في واقع الحال.

أنا أب لطفل صغير له من عمره سنوات ست. لا أريد أن أراه يترعرع في عالم مسكون بالحزن، والألم، والمرارة. مليار إنسان يعيشون في ظروف حياتية مأساوية تبعث على اليأس والإحباط إلى جانب آخرين يعيشون حياة مزدهرة ازدهاراً غير مسبوق.

مليار إنسان يبقون عالقين حيث هم. لا شك في أن مجتمعاتهم أنجبت أناساً شجعاناً يعيشون فيها، ويكافحون في سبيل إنجاز تغيير الأوضاع المأساوية. ما يهمنا هو أن يكسب هؤلاء الصراع الذي يخوضونه. بيد أن شُذاذ الآفاق يتكتلون حالياً ضدهم. تحدثنا عن الفخاخ: الصراع،

obeikandl.com

والموارد الطبيعية، والاحتباس وسط جيران سيئين، والحكم السيئ. هذه الفخاخ جعلت تلك البلاد تعاني الركود طوال 40 عاماً، ولا أرى في الأفق كثيراً مما يمكن أن يؤدي إلى اختلاف الأوضاع على مدى العقدين القادمين. هل ستؤدي العولمة إلى تحسين الوضع؟ لقد استعرضنا ما يمكن أن ينفع البلاد التي يكتنفها الفقر المدقع. التجارة مرجحة لحبسهم في فخ الاعتماد على الموارد الطبيعية أكثر مما هي مرشحة لمنحهم فرصاً جديدة. حركة رؤوس الأموال العالمية، وهجرة الأيدي العاملة الماهرة من المرجح أن تستنزف رؤوس أموالهم الضئيلة، ومن تبقى بينهم من أصحاب المواهب بدلاً من تزويدهم بمحرك تنموي.

إن كان هذا ما سيكون عليه حال العالم في العقدين القادمين، إذاً، سوف يسألني ابني آخذاً بالحسبان طبيعة عملي: ما الذي فعلته للمساعدة على تجنّب كل هذا. من السهل علي أن أفعل شيئاً ما: كتبت هذا الكتاب. لكن عليك ألاَّ تظن إطلاقاً أنك قد نجوت من الشرك لمجرد عدم وجود صلة بين عملك وبين التنمية. أنت مواطن، والمواطنية ترتب عليك مسؤوليات. في ثلاثينيات القرن العشرين، أصيب العالم بداء جعله يمشي وهو نائم؛ يمشي برجليه نحو الكارثة التي كان يمكن اجتنابها: كارثة الحرب العالمية الثانية. لقد نشبت الحرب العالمية الثانية لأن الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبة كانوا أكسل من أن يفكروا في مواضيع تتجاوز الانعزالية، وإيثار السلامة الذاتية. هذه الأخطاء أدت إلى ذبح أطفالهم. إنَّ منعنا من السير ونحن نيام نحو كارثة محتومة سيجبر أطفالنا على مجابهة عواقبها، وهذا هو مسؤولية كل المواطنين:

من الممكن تفادي الكارثة، ناقشنا في هذا الكتاب أربع وسائل: المساعدات، والأمن، والقوانين والتشريعات، والتجارة. نستخدم -في الأوقات الراهنة- الوسيلة الأولى استخداماً بالغ السوء، أما الوسائل الثلاث الباقية فلا نكاد نستخدمها، أو نادراً ما نفعل. لماذا وصلت حكومات البلاد الغنية إلى هذا الحد من العجز، وانعدام الكفاية؟

جماهير الناخبين تحصل على ما تستحقه. التفكير العام حول التنمية مشوب بالتشوش، والضبابية التي تلف الانطباعات المتبلدة، والجدل المسترخي:

-«العولمة سوف تعدل أوضاعهم، وتصلحها».

مقابل:

-«إنهم يحتاجون إلى مزيد من الحماية، والأموال».

-«ضد المساعدات تغذي الفساد»، «هم بحاجة إلى الديمقراطية».

إزاء:

-«إنهم حبيسو الكراهيات الإثنية».

-«يجب احترام سيادتهم على أراضيهم، ودعم كفاحاتهم المسلحة».. إلخ.

يتعذر الدفاع عن هذه الاستقطابات، وآمل أن تكون قد أدركت كيف أن بحث هذه القضايا بحثاً إحصائياً يتحدى أصحاب الاستقطابات.

لقد آن أوان جمع الخيوط بعضها إلى بعضها الآخر. استعرضنا في الجزء الثاني موضوع الفخاخ، وفي الجزء الرابع، تحدثنا عن الوسائل.

obeikandi.com

أما الآن فقد حان وقت ربط الوسائل بالفخاخ ربطاً منطقياً. ليس كل شيء مناسباً لكل مكان. سنتحدث عن الفخاخ، فخاً فخاً، لنرى أي مزيج من الوسائل يمكن أن يكون أكثر تأثيراً، وفاعلية.

السؤال الرئيس الآخر يتعلق بمن سيجعل كل ذلك يحدث على أرض الواقع. حيث إنه ليس ثمة وجود لحكومة عالمية، ما هو ميزان الأعمال الواقعي بين الدول الغنية وبين مجتمعات المليار نسمة نفسها؟ ما هي الأعمال التي ينبغي تنفيذها بالتعاون بين الجانبين، وكيف يمكن أن يحصل ذلك؟ بالنظر إلى أن التنسيق ضمن الجانب الواحد هو أمر في غاية الصعوبة، ما هو الحد الأدنى الذي يمكن أن نحصل عليه، وكيف يمكن تحقيقه؟

ما الذي ينبغي حدوثه؟

دعونا نعرّج على الفخاخ من جديد، ونتبين كيف يمكن التخلص منها بواسطة الوسائل المتاحة لنا حالياً.

كسر فخ الصراع:

يمكن التدخل في فخ الصراع عبر محورين: ما بعد الصراع، والوقاية العميقة من تجدده. برغم أن نصف البلاد التي تشهد حروباً أهلية تصاب بانتكاسات بعد توقف الصراع فيها، وبرغم أن هذا يحدث في عدد قليل من البلاد فقط، فإن تفعيل التدخل في حقبة ما بعد الصراع، وجعله يعمل بطريقة أفضل يعد منطلقاً جيداً.

obeikandl.com

هذا التدخل مناسب، على نحو خاص، للوقت الراهن؛ لأن السلام صمد، وتوطدت أركانه في كثير من المناطق منذ عهد قريب.

من بين الوسائل الأربع التي ذكرناها، أعتقد أنه يجب علينا نسيان وسيلة التجارة. لن تتمكن أفغانستان من تصدير أي شيء في المدى المنظور باستثناء المخدرات.

جرت العادة على أن تكون المساعدات المقدمة لمجتمعات ما بعد الصراع قليلة جداً، وآنية. لقد تغير هذا الوضع. فقد تعلمت الدول المانحة أن أوضاع ما بعد الصراع تتطلب وقتاً كي تتحسن، وأن المساعدات تكون أجدى نفعاً إن استمر تدفقها على مدى عقد من الزمن من أن تكون محكومة بزمن قصير.

الاحتياجات الملحة لحقبة ما بعد الصراع تتضارب مع عجز الحكومة، وعدم أهليتها. إحدى الطرق لمعالجة هذا الموضوع تكمن في تقديم الخدمات الأساسية عبر سلطة خدمات مستقلة: تقوم منظمات تنافسية بتقديم الخدمات على الأرض، في حين تقوم السلطة بتمويلها، ومراقبة أدائها. هذا الأمر يمكّن المانحين من التنسيق فيما بينهم، ومن تقديم أموال المساعدات إلى السلطة بطريقة جماعية، ومشتركة. يستطيعون، بالطبع، التنسيق عبر دعم الموازنة، بيد أن كثيراً من حكومات ما بعد الصراع تكون ضعيفة جداً؛ وعليه فإن قرار دعم الموازنة ليس خياراً حكيماً. من الممكن أيضاً أن يمول المانحون مشروعات تقليدية تهدف إلى ترميم البنية التحتية، وتجديدها، لكن عليهم في هذه الحالة أن يؤمنوا

obeikandl.com

إشرافاً استثنائياً لضمان نجاح المشروعات، وللحيلولة دون استشراء الفساد فيها.

إن استتباب الأمن في مجتمعات ما بعد الصراع يتطلب، على نحو طبيعي، وجوداً عسكرياً أجنبياً يستمر زمناً طويلاً. يجب أن تتوقع الحكومات المرسلة للقوات العسكرية، وتلك المستقبلة لها أن يستمر وجودها عقداً من الزمن، وعلى الطرفين أن يلتزما بذلك. إن قَصُرَ زمن وجودها عن العقد كثيراً، فإن السياسيين المحليين سيعمدون إلى لعب لعبة الانتظار بدلاً من أن يعكفوا على بناء السلام، وتوطيد أركانه، وستعمد المنشآت الصناعية إلى توخّي الحذر بدلاً من التوجه نحو الاستثمار. إن بقاء القوات الأجنبية زمناً يقل كثيراً عن عشر سنوات ربما يؤدي إلى تململ المواطنين منها، وإلى رغبتهم في رحيلها عن أراضيهم. إن الوجود الأجنبي يقتضي وجود قوات عسكرية مفوضة بالقتال من أجل حفظ السلام، ووجود حكومات محليّة راغبة في ذلك. لقاء ضمان القوات الأجنبية لاستتباب الأمن، يجب على حكومة ما بعد الصراع أن تقلّص حجم جيشها على نحو جوهري. يجب على الحكومة أن تتعلم طريقة الحكم بالتوافق بدلاً من القمع، والاضطهاد. تقليص حجم الجيش يجب أن يترافق مع تعزيز قوات الشرطة، وزيادة عدد كوادرها كي تتعامل مع موجة الجرائم، حيث إن العنف ينتقل من الحرب إلى عالم الجريمة.

إن ثلاثاً من الوسائل الأربع مهمة حقاً، وضرورية للتعامل مع أوضاع ما بعد الصراع. المساعدات تحسنت تحسناً كبيراً، والتدخل العسكري يتحسن أداؤه (أو على الأقل بقي كذلك إلى ما قبل التدخل في العراق)،

أما التشريعات فينبغي نشرها، وينبغي أن يكون هذا الأمر على رأس جدول الأعمال.

ماذا بشأن الوقاية من الصراع؟ الوقاية تتطلب الوسائل الأربع كلها لأنها مرادفة للتنمية. لنتذكر أن عوامل الخطر الشديد هي: الدخل المنخفض، والنمو البطيء، والاعتماد على الموارد الأساسية، لذلك فإن الوقاية من الصراع تتطلب التخلص من الفخاخ جميعها.

الفكاك من فخ الموارد الطبيعية:

كثيرة هي بلاد المليار نسمة الغنية بالموارد الطبيعية، التي تعاني حكماً سيئاً في آن معاً. ضخ مزيد من الأموال، في هذه البلاد، عبر المساعدات لن يحقق الأهداف المرجوة منه، ولا يمكن لسياستنا التجارية أن تقدم شيئاً كثيراً للفكاك من فخ الموارد لأنه من الصعب على هذه البلاد أن تنوع صادراتها بسبب المرض الهولندي، ولن تجدي نفعاً أي معاملة تفضيلية نخص هذه البلاد بها. ربما يحتاجون إلى مساعدات عسكرية من وقت إلى آخر بقدر ما تجعل الموارد الطبيعية بلداً من هذه البلاد ينزع نحو الصراع، وقد غطيت هذا الموضوع في موضع سابق من هذا الكتاب. إذاً، وسيلة التدخل الأساسية من المحتمل أن تكون القوانين، والمعايير الدولية. نحن بحاجة إلى تشريع من أجل ثروات الموارد الطبيعية؛ تشريع يكون بمنزلة نسخة منقحة عن مبادرة الشفافية المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية. ثمة ميل إلى رفض هذه المقاربة، وذلك بالإشارة إلى بعض البلاد الصعبة التي يمكن أن تكون هذه المقاربة ضعيفة فيها. عندما أطلقت هذه المبادرة

أول مرة، أشار المشككون إلى عدم فاعليتها إلا أنغولة، وقالوا: «اِنْسَهَا». إن التاريخ القريب لهذه المبادرة يوحي بأن المشككين فيها كانوا مفرطين في التشاؤم. إن معالجة كيمبرلي، ومبادرة الشفافية المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية كلتيهما تظهران أنه حتى أكثر الخطوات تواضعاً يمكن أن تكتسب بعض القوة الدافعة. ثم إن المشككين لم يقدموا أي حل أفضل حالاً. بطريقة أو بأخرى، يصر أصحاب الخيال الاستعماري الجامح على أننا نمتلك قوة غاشمة. لا، لسنا كذلك، ولن نكون كذلك أبداً. من المؤكد أنه بعد غزو العراق، فرص التدخل العسكري في بلد غني بالموارد الطبيعية من أجل تخليصه من الحكم السيئ، ومساعدته على التحول باتت معدومة. نستطيع، على أي حال، أن نساعد عبر تقوية الإصلاحيين داخل مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر وإلا علينا أن نكتفي بالنظر إلى شركات النفط التابعة لنا وهي تتنافس مع الشركات الصينية في لعبة تقديم الرشى. كسلنا، وتراجعنا لا يعني أن العالم الغني هو عالم سلبي، بل يعني أن قوى العولمة القوية مواظبة على الوقوف إلى جانب المحتالين، واللصوص السياسيين في هذه المجتمعات.

طرق حيوية من أجل الذين يعانون الاحتباس:

ليس لدينا وسائل قوية بما يكفي لكسر فخ الاحتباس وسط جيران سيئين. في النهاية، ينبغي أن تعتمد البلاد التي تعاني الاحتباس على جيران أوفر حظاً منها كي توفر لها أكثر ما يمكن توفيره من الفرص المتاحة. لذلك، لكسر فخ الاحتباس ينبغي كسر الفخاخ الأخرى أولاً، لكن بوسعنا فعل أمور كثيرة لتخفيف حدة مشكلة فخ الاحتباس.

المساعدات، نعم، بالتأكيد وعلى نطاق واسع. ستبقى هذه البلاد فقيرة زمناً طويلاً، وسيبقى أبناؤها بحاجة إلى أموالنا لا من أجل التنمية فقط، بل كي يتمكنوا من تأمين سبل الحياة الكريمة. على أي حال، ينبغي تقديم المساعدات بطريقة أكثر فاعلية مما كانت عليه في الماضي. سوف تكون الأمور أكثر سهولة عندما يكون الحكم جديراً بالاحترام، عندها يمكن أن نقدم المساعدات دون وضع حواجز دونها، يجب علينا تقديم مساعدات ضخمة لدعم موازنات كل من ملاوي، وبوركينا فاسو، وأوغندة لأن حكومات هذه البلاد إصلاحية، أما البلاد التي لا تتوافر فيها حكومات إصلاحية فإنها تحتاج إلى مقاربة مختلفة. على سبيل المثال: ينبغي وضع شروط على نظام الحكم، ويجب توافر سلطات خدمة مستقلة. يتعين علينا أيضاً تقديم بعض المساعدات للدول المجاورة من أجل تأمين ممرات عبور تصل بين البلاد الحبيسة وبين الموانئ.

لنتذكر أن تدفق مساعدات كبيرة يزيد من خطر وقوع انقلابات عسكرية؛ ذلك لأن رائحة المال تثير شهية الجيش. حتى إن امتنع العسكر عن القيام بانقلاب عسكري فإن الحكومة ستزيد من موازنة الإنفاق العسكري كإجراء احترازي (تحسباً لوقوع انقلاب)، وسيجهز هذا الأمر على بعض أموال المساعدات نفسها. لذلك ثمة دور خاص يمكن أن يلعبه التدخل العسكري الخارجي في هذه البلاد. هذا الدور يتمثل بضمان حماية البلد من الانقلابات العسكرية. يمكن استخدام هذا الضمان للمساعدة على وصول عناصر محترمة إلى سدة الحكم. بكلمات أخرى: يمكن تأمين الحكومة من خطر الانقلابات العسكرية إن هي خضعت

obeikandl.com

لإرادة شعبها، وقبلت برقابته عليها، والتزمت بالتشريعات الدولية المتعلقة بالديمقراطية، وشفافية الموازنة.

فتح الطرق المسدودة أمام حركات الإصلاح في الدول المتخلّفة:

البلاد التي تعاني الحكم السيئ والسياسات الرديئة تستطيع أن تحقق التحول، والتغيير بإمكاناتها الذاتية أحياناً. لكن في الغالبية الساحقة من الحالات، هذا الأمر يشبه «انتظار غودو». يجب أن ينطلق الإصلاح من داخل هذه البلاد، وهذا يتطلب شجاعة؛ المتضررون من الإصلاح يعتمدون على قواهم، ومواردهم، وحنكتهم في معارضة التغيير. بالرغم من أن الحق يقف إلى جانب الإصلاحيين، فإن الحق لا يعدو كونه مصلحة خاصة أخرى، ولا يعد مصلحة قوية خاصة. إن المحتالين واللصوص يتمتعون بمزايا تضمن لهم التفوق على الإصلاحيين الشرفاء.

عندما أصبح تشارلز سولودور حاكماً لمصرف نيجيرية المركزي، كان إصلاح القطاع المصرفي أولوية له؛ الأمر الذي عده سيئو السمعة ممن لهم مصالح في إفساد القطاع المصرفي لعباً بالنار، فأسسوا صندوقاً للمساعدة على مجابهته ضخوا فيه مليوني دولار أمريكي إضافة إلى اتّباعهم تكتيكات أخرى، فتمكنوا من شراء موالين لهم من العاملين في وسائل الإعلام. لم يكن لدى تشارلز مليونا دولار أمريكي كي يجابههم، بل كان يتمتع بالذكاء، ويتحلى بالشجاعة، ويمتلك الحق والحجج الدامغة. حتى ساعة كتابة هذه السطور، يبدو أنه قد كسب معركته معهم، فقد أغلق بعضاً من أربعة وستين مصرفاً، ودمج بعضها الآخر. الإصلاح عسير جداً، لكن يمكن أن ينتصر.

بعد يوم من تولي الرئيس موايّ كيباكي زمام السلطة بدلاً من الرئيس الفاسد أرَبّ موي عام 2002، ساق المواطنون الكينيون العاديون عناصر الشرطة الذين طلب منهم الرشوة المعتادة إلى مراكز الشرطة التي يتبعون إليها كي يتم اعتقالهم، آمن الناس أن التغيير أضحى، أخيراً، ممكناً. الرئيس كيباكي عينَّ جون جيثونغو، الذي سبق له أن ترأس الفرع الكيني للشفافية الدولية، مستشاراً له لشؤون مكافحة الفساد. لقد أدرك الفريق الحكومي الجديد عمق الطبيعة المروعة للمشكلة السياسية التي يواجهونها، الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني -الحزب الحاكم سابقاً- راكم عبر سنوات حكمه الغارقة بالفساد موازنة حرب وصلت إلى مليار دولار أمريكي، أودعها، كالمعتاد، خارج البلد بغية استخدامها في الحملات المستقبلية. عندما اتضح حجم المقدرة الكبيرة للفاسدين، تعالت بعض أصوات الفريق الحكومي الجديد تطالب باتباع إستراتيجية الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني المنغمسة في الفساد الكبير. راع المفوض السامي البريطاني ما رأى من سوء استعمال لأموال المساعدات فتحدث علناً عن اللصوص، والمحتالين قائلاً عنهم: إنهم باتوا يتقيؤون أموالاً من كثرة ما بلعوا من أموال المساعدات، ومن شدة جشعهم. نتيجة لشدة الصراع الرامي إلى الإجهاز على قلب الحكومة الجديدة، استقال جون جيثونغو بعد سبعة أشهر في كانون الثاني (يناير) من عام 2005، وهزمت الحكومة في استفتاء شعبي عام. مستقبل الإصلاح في كينية ما زال يحدوه بعض الأمل، بيد أنه لم يعد الآن واعداً بالقدر الذي كان عليه إبان هزيمة الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني.

obeikandi.com

وزير المالية كويي بوتشويه الذي كان ينتقد فكرة التحول في ثمانينيات القرن العشرين حاول أن يوفرّ وعداً بتقديم المساعدات من قبل المانحين لدى اجتماعه معهم في باريس. عند عودته من رحلته، توقع أن يلقى استقبالاً حاراً من زملائه في الحكومة بوصفه بطلاً. لكن برغم أن الأوضاع في بلاده غدت تبعث على اليأس فقد وجد زملاءه شديدي العداء له. اكتشف، تدريجياً، أن موقفهم هذا مبني على اعتقادهم أنه حصل على أموال، ودسها في حقيبته الخاصة به، فأثار ذلك غيرتهم. أخيراً، قدم استقالته، وترك عمله عندما نهب ابن أخ الرئيس رولينغز الخزينة، وأدى ذلك إلى إفلاسها.

اثنان من هؤلاء الرجال الثلاثة الشجعان هما منفيان الآن. أما ثالثهما فقد أرسل أسرته إلى أوروبة بغية الإقامة فيها بعد أن تلقى وأسرته تهديدات بالقتل. ما هو مطلوب منه القيام به ليس سوى عمل آمن يتمثل بتسهيل مهمات هؤلاء الناس أملاً في أن ينتصروا في كفاحهم، ونضالهم. من المؤكد جداً أن المساعدات تمد لهم يد العون، والمؤازرة، لكن قد تكون المساعدات عائقاً أيضاً. لذلك يجب أن نستخدم الذكاء، والحكمة في أسلوب تقديم المساعدات. في الفصل السابع، تحدثت عن المساعدات: متى تكون عوناً، ومتى تكون عائقاً، وقدمت دليلاً جديداً للتدليل على صحة كلتا الحالتين. المساعدات الذكية تتطلب إعادة تنظيم تستكشف أساليب تقديم المساعدة التقنية. في أي حال، هذا الموضوع سيجابه بعناد أكيد من قبل الهيئات المانحة.

obeikandl.com

ماذا عن التدخل العسكري دعماً للتحولات؟ لا شك، فيما أعتقد، في أن عتاة الديكتاتوريين باتوا في مأمن من التدخل العسكري الخارجي بعد غزو العراق. لقد فشل غزو العراق في أن يكون سابقة يبنى عليها، أو مثالاً يحتذى. ينبغي أن يتوسل التفكير بتغيير أنظمة الحكم وسائل أخرى. يمكن تأمين البلاد من الانقلابات العسكرية في أثناء سير عملية التحولات، بيد أن هذا الأمر رهن بقدرة التحولات على الاستمرار، والمواظبة.

فيما يتعلق بالسياسة التجارية، لا يعدو التطلع إلى توزيع الصادرات، بوصفه محركاً كبيراً للنمو في الظروف المحيطة بالمرحلة المبكرة من الإصلاح، مناسباً من حيث التوقيت. فمن المرجح أن تنطلق عملية تصدير منتجات جديدة عقب الانتهاء من التحول على صعيد الحكم، والسياسات، ولا في أثناء حدوث التحول. على كل حال، تنويع الصادرات المعتمد على تحقيق الدول المجاورة للنجاح يمكن أن يدعم ديمومة الإصلاح.

ماذا عن قوانيننا، وعن المعايير الدولية؟ هناك تكمن، فيما أرى، فرصنا الضائعة. ينبغي أن تلعب قوانيننا دوراً حاسماً على صعيد كبح جماح الفساد. باستطاعة التشريعات الدولية أن تمد الإصلاحيين بوسائل يقارعون فيها الحكم الرديء، وبهدف يتوحدون عليه في آن معاً. لهذا السبب سوف تجابه التشريعات الدولية بنوع من المعارضة.

الخلاص من الجحيم:

أخيراً ماذا عن التحرر من جحيم الاحتباس؟ بعض البلاد الساحلية، والغنية بالموارد الطبيعية كانت قد أعدت العدة في تسعينيات القرن

obeikandl.com

العشرين للتحرر من الفخاخ، بيد أن الوقت كان متأخراً جداً: الصين، والهند كانتا قد عززتا وجودهما في نادي الأسواق العالمية، وقد زاد هذا من صعوبة دخول من تأخر وصولهم. كيف يمكن أن نساعد في إقحام هذه البلاد في السوق العالمية؟ وكيف يمكن أن تساعد الحكومات الإصلاحية حديثة العهد، ونعزز قدراتها في إقناع الأجانب، ومواطنيها بأنها ستلتزم بتنفيذ تعهداتها تجاه الجميع، وبذلك تستطيع استقطاب استثمارات خاصة على نطاق واسع؟

لنتذكر أن المساعدات تبقى سيفاً ذا حدين ما تعلق الأمر بالتصدير، وذلك بسبب المرض الهولندي الذي تتمخض به.حل هذه المشكلة يكون بتأمين قوة دافعة كبيرة: وذلك بتقديم مساعدات كبيرة على أن تكون مؤقتة، ولا دائمة. الهدف من هذه المساعدات هو إيصال بنية التصدير التحتية إلى المستويات القادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. ينبغي أن تكون هذه المساعدات مؤقتة لأنه بمجرد توقف المساعدات تنتهي مشكلة المرض الهولندي. هذا النوع من المساعدات يتطلب تحولاً، وتغييرات داخل بنية الهيئات المانحة. فيما يتعلق بتقديم تقنيات تساعد على الالتزام بالإصلاح، ينبغي أن نتذكر أن مساعدات المانحين المشروطة قد تكون جزءاً من المشكلة.

يصعب علينا أن نتخيل ظروفاً يكون فيها التدخل العسكري مفيداً لمساعدة البلاد على النفاذ إلى الأسواق العالمية. إن الحالة المأساوية التي ترافقت مع الانتقال نحو الإصلاح على الصعيد السياسي كان يمكن تفاديها بمزيد من الدعم الخارجي الحاسم للعملية الديمقراطية. لنتذكر

obeikandl.com

أن الرئيس المهزوم حاصر الميناء على مدى ثمانية أشهر؛ الأمر الذي أدى إلى الإجهاز على منطقة معالجة الصادرات.

بينما لا تعد القوانين، والتشريعات ذات نفع مباشر على صعيد تنويع الصادرات، فإن تشريعاً خاصاً بالاستثمار قد يشجع الاستثمارات الخاصة. لا يقتصر الأمر على حاجة النمو السريع إلى زيادة الاستثمارات الخاصة زيادةً ضخمةً، بل يتعداه إلى حاجة النشاطات الجديدة التي تمثل أساساً لتنويع الصادرات إلى الاستثمار.

من المؤكد أن التدخل الحاسم القادر على المساعدة على تنويع الصادرات يتعلق بالسياسة التجارية. إنه لأمر بالغ الحيوية، فيما أرى. ما لم تتوافر حماية مؤقتة فاعلة، ومؤثرة من العمالقة الآسيويين، فلن تتمكن بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر من النفاذ إلى الأسواق العالمية. لن تفكر حكومات تلك البلاد في مجرد بذل الجهد لأنها تفتقر إلى الإيمان بنفسها، وتتوقع الفشل. اقترحت ذات مرة على موظف خدمة مدنية مرموق في وزارة التجارة التابعة لأحد بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر أن يركزوا على أسواق عالمية جديدة، فقال لي: «إنها بعيدة عنا بعد الشمس عن الأرض». ولنتذكر أنه فيما يخص المعاملة التجارية التفضيلية، الشيطان يكمن في التفاصيل.

على عاتق من تقع مسؤولية تحقيق قيامها؟

لا يوجد حكومة عالمية. قد يكون هذا أمراً جيداً، لكن حتى إن كنت تتطلع حقاً إلى قيام حكومة عالمية، عليك أن تواجه الحقيقة المتمثلة بأنها

لن تقوم، على الأقل، ليس قيامها ضمن حدود الإطار الزمني الذي يعد وثيق الصلة بالمشكلة التي يعانيها المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. إن في معالجة مشكلاتهم مصلحة عالمية جيدة، ولأنها تشبه كل القضايا التي تحقق مصالح عامة جيدة، فسوف تكون صعبة التحقق.

إحداث تغييرات في سياسة المساعدات:

العقبة الكأداء التي تحول دون إصلاح المساعدات تتمثل بالرأي العام، فالذين يؤدون المساعدات يشككون في النمو، والذين يؤيدون النمو يشككون في المساعدات. لذلك، فإن استخدام المساعدات بطريقة إستراتيجية لتحفيز النمو في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر لا يحظى بالأولوية في جداول أعمال السياسيين. الرأي العام يدفع السياسيين نحو وضعية «أنا أهتم» بالتقاط الصور التي تهيمن على موضوع المساعدات. يسجل لـ كلير شورت وزيرة الدولة البريطانية السابقة لشؤون التنمية الدولية بكل فخر مقاومتها استجابة لمقتضيات السلوك القويم الفصل بين إنفاق أموال المساعدات، وبين الزيارات الخاصة التي كانت تقوم بها، بيد أنها لم تعد ذاك اللاعب السياسي القوي في هذا الميدان.

يجب أن تغدو الهيئات المانحة للمساعدات أكثر تركيزاً على العمل في الأماكن التي تحيط بها المصاعب من كل جانب. هذا يعني أن عليها القبول بالعمل في أماكن يكتنفها مزيد من الخطر، ويزيد فيها احتمال الفشل. ويجب عليها التعويض عن احتمالات الخطر، والفشل بفرض مزيد من الرقابة على المشروعات؛ وهذا يعني متاعب إدارية أكبر. يجب

أن تتحلى هذه الهيئات بروح المبادرة السريعة، وأن تغتنم فرص الإصلاح في مراحله الباكرة. عليها أن تتدخل تدخلاً إستراتيجياً، وأن تمول خططاً توفر دفعاً إستراتيجياً كبيراً على صعيد تنويع الصادرات، وأن تفرض شروطاً على الحكم أن تربط ربطاً شرطياً بين تقديم المساعدات، وبين أداء الحكومة. في الأوقات الراهنة، يدفع الرأي العام الهيئات المانحة إلى الاتجاه المعاكس تماماً. لا قِبل لها في تحمل نتائج الفشل، ويطلب إليها ضغط نفقاتها الإدارية. يتعين عليهاحالياًجعل الأهداف الاجتماعية الطويلة الأمد أولوية بدلاً من اغتنام فرص الإصلاح، والنمو القصيرة الأمد. عليها أن تُسْقِطَ الديون إسقاطاً غير مشروط. إن هذا هو خطأ المواطنين العاديين الذين يدعمون جماعات الضغط التي تثير الصخب دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الاستعلام، والاستفهام. لا يتم التعاطي مع أي جانب من جوانب السياسة المحلية بهذا القدر من السوء. ليس القائمون على الهيئات المانحة للمساعدات أغبياء. إن تلك الهيئات تزخر بالناس الأذكياء، إلا أنهم محكومون بالعمل ضمن المجال الضيق الذي يتيحه لهم الرأي العام.

إحداث تغييرات على صعيد التدخل العسكري:

إن الرأي العام يلعب دوراً جوهرياً يتعلق بالتدخل العسكري الملائم. يجب على الرأي العام دعم تدخلات عسكرية كتلك التي نفذها الجيش البريطاني في سيراليون. إن تركت العراق تتحول إلى صومال أخرى تحت وطأة الصرخة التي تقول: «لا تتدخلوا مطلقاً» فإن العواقب في العراق

ستكون سيئةً سوء العواقب التي عصفت بـ رواندة. من الأمور التي تساعد كثيراً أن تضطلع دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانية، وفرنسة بمسؤولياتها، وأن تشارك في تحمل الأعباء. على سبيل المثال، لا تستطيع ألمانية، واليابان أن تختبئا خلف تاريخهما إلى الأبد، أو أن تجعل من غيابهما عن العضوية الدائمة لمجلس الأمن عذراً عن عدم المشاركة. إنهما دولتان كبيرتان، ولكل منهما دور مهم ينبغي أن تلعبه.

إن القدرة على القيام بدور في هذا المجال حكر للدول الغنية. حاولت حكومة جنوب إفريقية أن تفاوض، بشجاعة، في سبيل التوصل إلى تحقيق تسوية في ساحل العاج. ففشلت، بيد أن طموحها كان محقاً ومشروعاً. أحب أن أرى الدول القيادية في إفريقية مفعمة بمزيد من الأمل، والطموح الرامي إلى إحلال السلام في القارة الإفريقية.

إحداث تغييرات في قوانيننا، والإعلان عن تشريعات دولية، ووضعها موضع التنفيذ:

العقبة الكأداء التي تحول دون تغيير قوانيننا هي مشكلة إضافة ملحقات، وفقرات إضافية إلى القوانين بطريقة حرة. لنتذكر أن كل دولة تفضل عدم التصرف بطريقة منفردة كي لا تلحق الضرر بمنشآتها. هذه هي القضية الكاملة للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة. بانضمام كل الدول الرئيسة إلى عضويتها، تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تتغلب على مشكلة إضافة فقرات، وملحقات إلى القوانين بطريقة حرة؛ الأمر الذي يقيد عمل كل حكومة. في الواقع، نحن بحاجة إلى إقامة تحالف

obeikandl.com

بين المنظمات غير الحكومية، وبين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تنسيق الأعمال بين حكومات العالم.

يمكن أن توفر التشريعات الدولية دفعاً قوياً على صعيد تحسين أوضاع الحكم في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. تستطيع هذه التشريعات أن تمد الإصلاحيين بأسباب القوة داخل مجتمعاتهم. ثم إنه بإمكانها تمكين البلاد التي تعيش مراحل تحولها الأولى من الاستمرار في مسيرة التغيير، فالتشريعات قادرة على توفير تقنية التزام مُحسنةٍ. لنتذكر أن الإصلاحيين في الوقت الراهن يجابهون معضلةً خطرة: إنهم يستطيعون أن يكشفوا النقاب عن نموذجهم بطريقة مقنعة بواسطة إستراتيجيات إصلاح انتحارية فقط. إن عملت التشريعات على تقوية الإصلاحيين، وعلى تسهيل مهمة الحكومات الإصلاحية في تمييز نفسها عن الأوغاد، آنئذٍ، من المؤكد أن تكون بعض الحكومات الحالية دون مستوى الحماسة لوضع التشريعات الدولية موضع التنفيذ. أستطيع أن أسمع منذ عهد قريب اتهامات تجري على لسان روبرت موغابي بأننا أصحاب نزعة استعمارية جديدة. إن توافرت معارضة من هذا القبيل من يستطيع أن يجاريها؟

يمكن وضع التشريعات الدولية موضع التنفيذ بواسطة عمليات متعددة. كثير منها متاح لنا حالياً. لا ينبغي أن تمر عبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وموغابي وعصبته يسعون في الأرض، هذه الطريق غير سالكة. مبادرة الشفافية الخاصة باستخراج الموارد الطبيعية أطلقت من قبل الحكومة البريطانية. لقد كان ذلك كافياً لجعلها تنطلق، وقد حققت

تقدماً جيداً. المبادرة التي سترث مهامها ينبغي أن يعهد بها إلى إحدى المنظمات الدولية المتخصصة في بإدارة الشؤون الاقتصادية. مجالس إدارة هذه المنظمات يمكن أن تخول صلاحيات اختيارية. على نحو مماثل، يمكن أن يخول الصندوق الدولي صلاحيات تتعلق بعمليات الموازنة، حيث إنه يضطلع، بطبيعة الحال، بالمسؤولية عن المشاورات السنوية مع حكومات الدول الأعضاء بموجب المادة الخامسة من موادّ الاتفاقية.

التشريع الخاص بالحكم في حقبة ما بعد الصراع يمكن أن يوضع موضع التنفيذ بإشراف هيئة إرساء السلام الجديدة التابعة للأمم المتحدة. أسست هذه الهيئة عام 2005، وما زالت بانتظار تكليفها بدور تقوم به، لكن من الواضح أنه ينظر إليها بوصفها جهاز تنسيقٍ، لا بوصفها هيئة تنفيذية. ينبغي أن يكون التشريع الطريقة المثالية لتحقيق التنسيق. أصعب التشريعات من حيث درسها، ومناقشتها هي التشريعات السياسية. قوانين صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي تحظر عليها الانخراط في مسائل سياسية. الأمم المتحدة بالرغم من كونها هيئة سياسية تغلق الصين عليها الطريق عبر استخدامها حق النقض، فالصين معنية، بالصميم، بالوقوف ضد أي قرار يقضي بجعل الديمقراطية معياراً دولياً. الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تقترح معايير سياسية هي الهيئة الأوروبية. الاتحاد الأوروبي يفرض معايير محددة ينبغي توافرها عند من يرغب في الانضمام إلى عضويته. لا ينبغي أن يشعر الاتحاد الأوروبي بالغثيان بسبب التوجه إلى وضع برامج ترمي إلى نشر هذه المعايير في نطاق أوسع من أوروبة. وضع المعايير الدولية

obeikandl.com

موضع التنفيذ المطبق على أوروبة، وعلى الأعضاء الساعين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خاصة، كان جوهر عمل الهيئة الأوروبية. دورها المالي يبقى ضئيلاً جداً مع مرور 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي عبره. دورها التنظيمي هو ما يكسبها أهمية. ما تزال الهيئة الأوروبية تعتمد في مقاربتها للمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر على برنامجها الخاص بالمساعدات حصرياً.

ثمة جهاز آخر محتمل لوضع المعايير السياسية موضع التنفيذ وهو الكومونولث البريطاني. إن أكبر دولة منعزلة تحت لواء الكومونولث هي الهند وهي أقدم عهداً بالديمقراطية من كثير من الدول التي تتفوق عليها كثيراً من حيث الدخل. إن للهند احتراماً، ومقاماً رفيعاً يمكنانها من استخدام الكومونولث للعمل على إصدار تشريع يحدد الحد الأدنى من المعايير التي يقتضيها السلوك الديمقراطي.

ثمة طريقة أخرى ممكنة لوضع المعايير السياسية موضع التنفيذ تمر عبر الأندية. على سبيل المثال، بلاد مركوسر اللاتينية الأربع قررت أن الديمقراطية ينبغي أن تكون شرطاً للعضوية؛ من الواضح أن هذا الشرط ساعد على تجنب القيام بتدبير انقلابات عسكرية. الأندية الكبرى مثل الاتحاد الإفريقي لا تبلي بلاءً حسناً في هذا المضمار لأن عضويتها غير متجانسة. المطلوب هو نوادٍ صغيرة جديدة متجانسة من حيث التفكير تتبنى معايير تبقيها في نطاق ضيق، لكن قابلة للتوسع. من الضروري أن تبقي تلك الأندية باب العضوية مفتوحاً لانضمام الدول التي تتقيد بالتشريعات.

obeikandl.com

تغييرات مطلوبة على صعيد السياسة التجارية:

التغييرات الحاسمة في السياسة التجارية التي هي حماية مؤقتة للمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر من آسية في أسواقنا صعبة من الناحية السياسية لا لأنها تهدد المصالح (فهي لا تهددها)، بل لأنها لا تتلاءم مع أي من الشعارات المعروضة حالياً؛ لذلك، هي لا تجد طريقاً إلى جداول الأعمال. الحماية من آسية هي ليست مسألة عدالة، وليست من باب مقاربة العولمة، بل هي مسألة تهدف إلى إلحاق البلاد المهمشة بالركب العالمي. كما لاحظنا سابقاً، جماعات الضغط التي تحث على التنمية، وبوجه خاص هيئات العمل الخيري الغربية الكبيرة، لا تفقه شيئاً عن التجارة. إنها معقدة. حتى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق بيل كلينتون ذاك التواصل العظيم قال: إن أصعب فكرة على الإطلاق كان عليه أن يقنع جمهور الناخبين الأمريكيين بها كانت فكرة المصلحة المقارنة حيث يستطيع كل بلد أن ينتج منتجاً معيناً قابلاً للتصدير، ويحقق مصالح متبادلة؛ وهي الفكرة الأساسية في التجارة العالمية. في الحقيقة، إن كنتم تذكرون ما حصل في اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سياتل، في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999، حينما تحالف الحمائيون (أصحاب مذهب حماية المنتج الوطني بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة) في الشوارع مع المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة، فسوف تدركون أنه قد فشل.

لكن ما يؤثر في الصميم أكثر من هذا التخمر السام هي المشكلة المتمثلة بأن منْ يحدد خطوط السياسة التجارية لمنظمة التجارة العالمية

obeikandi.com

من الداخل هم ممثلو التجارة الوطنية الذين يرون أن أدوارهم محصورة في إطار التفاوض الهادف إلى إبرام صفقات. ليس ثمة مجال ضمن إطار العمل هذا لاستخدام السياسة التجارية بوصفها أداة لتحقيق التنمية. ينبغي أن تصدر أوامر إلى وزارات التجارة كي تحول أولوياتها من التنقيب عن أفضل الصفقات الرابحة، إلى تعزيز التنمية في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. لكن من ذا الذي يصدر الأوامر إلى تلك الوزارات؟ هذا يأخذنا إلى ما وراء مقاربة: أداة فأداة، إلى حيث نلامس المشكلات النهائية الأربع المتعلقة بالتنسيق، وتركيز النشاط، والاهتمام.

مشكلات التنسيق:

داخل كل حكومة تحول صلاحيات استخدام الوسائل الأربع إلى إدارات مختلفة. تعد التنمية هدفاً لوزارات التنمية فقط مثل: إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. والوسيلة الأولى الخاصة لسيطرتها هي المساعدات. لذلك يوجد اعتماد زائد عن الحد على المساعدات وزارات التنمية تصنف نفسها ضمن جماعات الضغط من أجل المساعدات، ولا ضمن جماعات الضغط من أجل التنمية. والنجاح يقاس بحجم المساعدات، ولا بمقاييس التنمية. إن أي وزير تنمية يكون أكثر سعادة عندما يتحدث عن كيفية الحصول على مساعدات تصل إلى 700% من إجمالي الناتج المحلي؛ وهي النسبة التي تستهدفها الأمم المتحدة، من أن يتحدث عن التدخل العسكري. وهكذا فإن الوزارة المسؤولة، اسمياً، عن التنمية تميل نحو واحدة من الوسائل الأربع. ولأن مكانة وزراء التنمية ضعيفة في الحكومات

التي يعملون فيها، فإن نفوذهم ضئيل على صعيد المناقشات التي تجري بين الوزارات ذات المهام المتداخلة.

يجب أن يعهد بهدف التنمية إلى جهة أرفع مكانة، وأعلى مستوى من وزارة التنمية. وذلك لوجود حاجة إلى تنسيق الجهود بين أربعة فروع مختلفة ضمن الحكومة الواحدة. الشخص الوحيد الذي يحتمل أن يكون دوره فاعلاً، ومؤثراً هو ذاك الذي يشغل منصب رئيس الحكومة. يتعين على رئيس الحكومة أن يتعامل مع قضية تنمية المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر بوصفها أولوية شخصية. من الواضح، أنني لا أعني أنه ينبغي أن تكون الأولوية الأساسية؛ لأن هذا التوجه غير واقعي. ما أعنيه هو: برغم أن موضوع التنمية يتطلب سياسة متسقة إلى أقصى درجة، لذلك يجب أن يعترف بها على أنها أحد الأهداف التي تحتاج إلى أن يعهد بها رسمياً إلى رئيس الحكومة. في الحقيقة، رؤساء الحكومات تواقون إلى جعل التنمية هدفاً عاماً. لنفكر في توق جورج دبليو بوش إلى مشاركة بونو في برنامج واحد. ولنفكر في تأسيس توني بلير هيئة من أجل إفريقية. ما ينقصنا ليس الالتزام، بل هو المضمون الجدي الذي يجب أن يتوافر إلى جانب الالتزام. لدينا قيادة، تحتاج إلى جدول أعمال مناسب؛ لأن العنصر المهيمن على جداول الأعمال، حتى الآن، هو عنصر المساعدات. انتهز بوش فرصة التقاط صور له مع بونو ليدلي ببيان عن تحديات الألفية الثالثة. الهيئة البريطانية المسماة هيئة من أجل إفريقية قدمت تقريراً واسع الطيف، لكن في زحمة موسم الانتخابات، تضاءلت أهمية هذه القضية، فأضحت عنوان حملة ترمي إلى مضاعفة المساعدات. لا

يتعين على أي رئيس حكومة أن يقود حملة من أجل المساعدات؛ بل عليه، بدلاً من ذلك، أن ينسّق سياسياً بين وزارات حكومته. ينحصر أداء هذا الدور برئيس الحكومة شخصياً؛ إذ لا يستطيع أن ينبري له أحد سواه.

مشكلة التنسيق الأخرى هي بين الحكومات. إن مشكلة المليار نسخة الذين يعيشون تحت خط الفقر هي مشكلة عالمية، وإيجاد حلول لها يعود بالنفع على أهل الأرض جميعاً. لذلك دعونا نأمل أن يتصدى شخص ما لإيجاد حلول لها. من دون وجود حكومة عالمية أسطورية، يتعين على حكومات العالم أن تعمل معاً لمعالجة المشكلة. المنتدى الوحيد المؤهل لهذا العمل حالياً هو مجموعة الدول الثماني الكبرى. إن كانت مجموعة الدول الثماني تعتقد أنها قد أوجدت حلاً لمشكلة المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر عبر مضاعفة المساعدات الإفريقية التي تقررت في القمة التي انعقدت عام 2005، فحريٌّ بها أن تنعم النظر في واقعية هذا التوجه. المساعدات وحدها لن توفر حلاً لهذه المشكلة. على أي حال، بالنظر إلى قرار غلينغلز، المسألة الملحة، حالياً، هي توفير الوسائل الثلاث الأخرى. الأمن، والتجارة، والمعايير. هذه العناصر الثلاثة ما زالت مهملة حتى الآن بالمقارنة مع المساعدات قبل مضاعفة حجم تلك المساعدات. إن اختلال التوازن هو أكثر وضوحاً الآن. إن التنسيق بشأن التدخلات العسكرية، والسياسة التجارية، والمعايير الدولية، مرشح لمواجهة مزيد من الصعوبات بسبب سجل الأحداث الأخير: إن أفق التنسيق بشأن التدخل العسكري ملبَّد بغيوم الاختلافات الدراماتيكية بشأن العراق. ثم إن التنسيق على صعيد السياسة التجارية تغشاه سحب الفولاذ، والزراعة

الناتجة عن الاختلاف الدراماتيكي بشأن هذه القضية أيضاً، والتنسيق بشأن المعايير الدولية متلبد بسحب الخلاف المتعلق بتغيير المناخ، وبروتوكول كيوتو. سجل الأحداث الأخيرة، والأفكار المتعلقة بهذه المسألة لا تكاد تبشر بخير. على أي حال، للعالم الغني مصلحة جماعية حقيقية في تنسيق سياساته من أجل دعم المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر بغض النظر عن الخلافات الداخلية بشأن المسائل الأخرى. في ظل وجود قيادة مناسبة، بإمكانها التعاون، على صعيد تنسيق السياسات حيث تتضاءل الحاجة إلى الاختلاف، أن لإعادة بناء الروح التعاونية في مجالات أخرى. إن اجتماع مجموعة الثمانية الكبار في ألمانية عام 2007، هو الفرصة القادمة السانحة من أجل التنسيق على مستوى القيادة، ثم إنه فرصة مناسبة لإدراج إفريقية على جدول الأعمال.

مشكلات التركيز:

كانت أهداف التنمية الخاصة بالألفية الثالثة تعد تقدماً كبيراً في بعض النواحي. مقارنةً بمهرجان الأمم المتحدة الصاخب الذي عقد في وقت سابق، فإن قمة كوبنهاغن الاجتماعية التي عقدت عام 1995، أنهت أعمالها بدعوة واضحة تتعلق بحجم الأموال التي ينبغي رصدها من أجل الأولويات الاجتماعية. أهداف التنمية الخاصة بالألفية الثالثة شجعت الناس على تحويل جداول أعمالهم عن المدخلات إلى النتائج: تخفيض نسبة الفقر إلى النصف، وإلحاق الأطفال بالمدارس، وما إلى ذلك. بيد أنه بالرغم من هذا التقدم، فقد اعترى الأهداف التي أعلن عنها موطن ضعف، وقد كان الافتقار إلى التركيز سبباً لكليهما.

ضعف التركيز الجوهري الأول كان في الحجم الذي استهدفته أهداف التنمية الخاصة بالألفية الثالثة، فقد وسعت نطاق اهتمامها ليشمل خمسة مليارات نسمة من المليارات الستة الذين يعيشون على كوكبنا. إنه لمن الأسهل بالطبع على الأمم المتحدة أن تشمل كل الناس. إضافةً إلى أن هيئات المساعدة تفضل تعريفاً أوسع طيفاً لتحدي التنمية، لأن ذلك يبرر لموظفيها القيام بأداء دور شبه عالمي. الثمن الذي ندفعه لتوجه من هذا القبيل هو أن جهودنا تنتشر فتغدو ضعيفة واهنة، وأن جهودنا التي تلائم بلاد المليار نسمة دون غيرها تضيع في فضاء عام يعوزه الوضوح، والترابط. لقد آن الأوان لإعادة تعريف التنمية بحيث تشير إلى بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر حصراً؛ أولئك العالقين في أنياب الفقر. عندما أوجه هذه الرسالة إلى الموظفين العاملين في الهيئات المانحة للمساعدات، تراهم يعدلون جلساتهم في مقاعدهم تعبيراً عن تململهم، وعدم ارتياحهم لما أقول. قد يفكر بعضهم: «لكن ماذا سيحل بعملي؟ قد أنتقل من العمل في ريو إلى العمل في بانغوي». وعندما أوجه رسالتي إلى جمهور من العاملين في منظمات غير حكومية، يشعرون بعدم ارتياح، أيضاً، ولكن لأسباب مختلفة. لا يريد كثير منهم أن يصدقوا أن الرأسمالية العالمية تصلح لكثير من دول العالم النامي. إنهم يكرهون الرأسمالية، ويريدون تعطيلها عن العمل. إن ما يقولونه من أن الرأسمالية لا تجدي نفعاً للمليار نسمة الذي يعيشون تحت خط الفقر ليس جيداً بالقدر الكافي: إنهم يريدون أن يصدقوا أن الرأسمالية ليست جيدة في أي مكان. لكننا لا نستطيع أن نثابر على التضحية بالمليار نسمة محاكاة لأمانيهم، وطموحاتهم التي لا تخدم أحداً سواهم.

obeikandl.com

الضعف الجوهري الآخر الذي يعتري أهداف التنمية الخاصة بالألفية الثالثة يكمن في الافتقار إلى التركيز على إستراتيجيات تنجز أهدافاً. ليس النمو دواء يشفي كل داء، لكن الافتقار إليه هو داء قاتل. لقد فات قطارالتنمية المليارَ نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقرعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية فتراجع النمو عندهم بنسب غير مسبوقة. إن فشل عملية النمو هو المشكلة الساحقة التي يجب علينا أن نُصَدِّع أركانها. حاولت أن أبيّن لكم كيف أن تكسير القيود التي تكبل النمو سوف تتطلب تبني إستراتيجية معدلة تبعاً للحاجة. لا يمكن لمقاربة مماثلة أن تجدي نفعاً في كل مكان، لكن ليس كل بلد مختلفاً، ومتميزاً بكل ما في الكلمة من معنى. على حكومات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر أن تطور إستراتيجيات تتلاءم مع ظروفها. فإستراتيجياتهم حتى الآن لا تعدو كونها قوائم تَسَوُّقٍ تقدم للمانحين التشوه الذي يعاينه التفكير الإستراتيجي. هو في جانب منه نتاج الاعتماد الزائد عن الحد المعقول على المساعدات: تتحول الإستراتيجيات إلى قوائم تسوق لأن الهدف ليس التنمية، بل هو المساعدات عينها. على حكومات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر أن تغدو أكثر طموحاً.

ما الذي بوسع الناس العاديين أن يفعلوه؟

لقد أخفقت مقاربتنا لعالم المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. كثير من هذه تتراجع بدلاً من أن تتقدم، وهي تبتعد عن بقية دول العالم ابتعاداً جماعياً. إن تركنا هذا الأمر يستمر، فإن أطفالنا سيجابهون عالماً

منقسماً انقساماً يدق نواقيس الخطر، ثم إنهم سيتعرضون لكل العواقب التي ستترتب على ذلك.

لا ينبغي أن تكون الأمور على هذا النحو. المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر ليسوا محكومين بالانزلاق إلى الحرب، والانزلاق منها؛ فأمامهم سلسلة من الأوضاع المستقبلية الممكنة. المقارنةً بالحرب الباردة، لا يبعث التحدي المتمثل بتنمية المليار نسمة على تثبيط الهمم، بيد أنه يقتضي منا أن نتعامل مع الأمور بجدية. وهذا يتطلب تغييراً في مواقف جماهير الناخبين الغربيين بجناحيها اليميني، واليساري كليهما.

يجب على اليسار أن يستعجل بالخروج من دائرة جلد الذات السائدة في الغرب، وأن يتخلى عن الأفكار المثالية المتعلقة بتنمية البلاد. ليس الفقر حالة رومانتيكية. لا يجب على المليار نسمة أن يكونوا رواداً في خوض غمار تجارب اشتراكية. إن ما يحتاجون إليه هو أن نمد لهم يد العون على طريق التحول إلى اقتصادات السوق؛ وهي طريق معبدة سبق أن سلكتها بلاد غيرها. المؤسسات المالية العالمية ليست جزءاً من مؤامرة تحاك ضد البلاد الفقيرة. إنها تمثل جهود مساعدة، بيد أنها مطوقة. يجب على اليسار أن يتعلم حب النمو. لا يجب أن يكون الهدف من المساعدات التقاط الصور في المناسبات الاجتماعية، بل يتعين استخدامها لمساعدة البلاد للوصول إلى أسواق التصدير. في الوقت الراهن، يمثل كتاب «نهاية الفقر» لمؤلفه جيفري ساش صوت اليسار المدوي. بقدر ما أتفق مع دعوة ساش العاطفية إلى العمل، أعتقد أنه بالغ في تأكيد أهمية المساعدات. لن

توفر المساعدات وحدها حلولاً لمشكلات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. بل نحتاج إلى استخدام طيف أوسع من السياسات.

على اليمين أن يسرع بالكف عن التفكير في المساعدات بوصفها جزءاً من المشكلة؛ أموال تدفع على سبيل العمل الخيري، وتذهب للمختلسين، والمحتالين، ومستجدي المال. يجب على اليمين أن يتحرر من اعتقاده الخاطئ الذي يوحي بأن النمو ممكن دوماً إن تكاتفت المجتمعات بعضها مع بعض. يجب أن يسلم بحقيقة أن هذه البلاد عاجزة عن الحركة، والتقدم وبأن التنافس مع الصين والهند سوف يكون صعباً. على اليمين أن يعترف في الواقع أن النشاط الخاص في السوق العالمية يمكن أن يولّد، أحياناً، مشكلات لأشدّ البلاد فقراً وينبغي توفير حلول عامة لها. ولأنه حتى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ليست كبيرة بما يكفي لتسوية المشكلات بنفسها، لذلك ينبغي أن تكون هذه الحلول العامة ذات طبيعة تعاونية. يعد في الوقت الراهن كتاب «عبء الرجل الأبيض» لمؤلفه ويليام إيسترلي صوت اليمين المدوي. لـ إيسترلي الحق في أن يسخر من أوهام جماعة الضغط المتعلقة بالمساعدات، لكن، تماماً كما يبالغ ساش في تأكيد أهمية المساعدات، يبالغ إيسترلي في إظهارها بوصفها ضئيلة الأهمية، ومن جديد يهمل مجال السياسات الأخرى. لسنا عاجزين، وجهلة بالقدر الذي يبدو أن إيسترلي يعتقد أننا عليه.

إذاً، كيف تستقطب هذه المسألة الناس العاديين في المجتمعات الغنية؟ تحظى جماهير الناخبين بالسياسيين الذين تستحقهم. ثمة مثال تقليدي

obeikandl.com

على ذلك: يوجد لدى الديمقراطيات الغنية شيء يسمى «دورة العمل السياسي». تنفق الحكومات بطريقة روتينية أموالاً قبيل الانتخابات تهدف إلى رفد الاقتصاد، وتعزيزه، ثم ما تلبث أن تقع في ورطة نتيجة لذلك بمجرد إعادة انتخابها. فطن الناخبون، أخيراً، لما كان يحدث، وهكذا لم تعد هذه الخدعة تنطلي على المقترعين في الانتخابات. نتيجة لذلك، لم يعد السياسيون يستخدمون هذه الحيلة إلا نادراً. هذا النوع من التعلم يجب أن ينسحب على سلسلة من السياسات الضرورية للمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. هذه التحولات على صعيد التفكير تعتمد على المواطنين العاديين الذين يخططون لقراءة نهاية أي كتاب. طبعاً، في كتاب صغير الحجم كالذي بين أيديكم لا أستطيع أن أستعرض كل الأدلة. لكنني آمل أن أكون قد أقنعتكم بثلاثة مقترحات مركزية؛ كل منها يتحدث عن الحاجة الماسة إلى تغيير نمط التفكير.

المقترح الأول يفيد أن مشكلة التنمية التي نجابهها اليوم ليست المشكلة ذاتها التي واجهناها عبر السنوات الأربعين الماضية: إنها لا تدور حول المليارات الخمسة من البشر الذين ينتمون إلى العالم النامي، ولا هي تدور حول أهداف التنمية الخاصة بالألف الثالثة، التي تهدف إلى تقدمهم. إنها مشكلة أشد تركيزاً من هذا كثيراً؛ مشكلة ما يقارب من مليار نسمة يعيشون في بلاد عاجزة عن الحركة، والتقدم. هذه هي المشكلة التي سيتحتم علينا معالجتها، وإن بقينا على حالنا التي نحن عليها، نبذل جهوداً كالتي نبذلها اليوم، فمن المحتمل أن تكون عسيرة جداً مشاهدةُ ومؤشرات الفقر العالمي وهي تسجل تحسناً.

أما المقترح الثاني فيتمثل بأنه داخل مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، يوجد صراع مكثف بين الناس الشجعان الذين يحاولون إحداث تغيير، وبين مجموعات قوية مناوئة لهم. السياسة في تلك المجتمعات ليست عملية لطيفة، ورصينة كتلك التي تجري في ديمقراطيات العالم الغني، بل هي ميدان لصراع خطير قائم بين فريقين متناقضين أخلاقياً. الصراع من أجل مستقبل المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر ليس خصاماً بين عالم غني شرير، وآخر فقير طيب، ونبيل. إنه صراع قائم داخل مجتمعاتهم، وحتى يومنا هذا ما زلنا نقف منه موقف المتفرج إلى حد بعيد.

المقترح الثالث: يجب علينا ألاَّ نقف موقف المتفرج. دعمنا للتغيير يمكن أن يكون حاسماً. بيد أن ما نحتاج إليه ليس مجرد مقاربة أكثر ذكاءً على صعيد تقديم المساعدات، بل أعمال تكميلية باستخدام وسائل لم تكن، تقليدياً، جزءاً من ذخيرة التنمية: سياسات تجارية، وإستراتيجيات أمينة، وتغيير في القوانين، وتشريعات دولية جديدة.

الخلاصة: نحتاج إلى تضييق الهدف، وتوسيع قاعدة الوسائل اللازمة لتحقيقه. يجب أن يكون هذا الموضوع جدول أعمال لقمة دول الثماني الكبرى.

obeikandi.com

مراجع

My current research is posted on my Web site, http://users.ox.ac.uk/~econpco.

Some of the publications on which the book is based are:

By the author

"Is Aid Oil? An Analysis of Whether Africa Can Absorb More Aid," *World Development* 34 (2006): 1482–97.
"Why the WTO Is Deadlocked: And What Can Be Done About It," *The World Economy* 29 (2006): 1423–49.
"Implications of Ethnic Diversity," *Economic Policy* 32 (2001): 127–55.
"African Growth: Why a 'Big Push'?" Journal of African Economics, 15, Supp. 2 (2006): 188–211.

With Anke Hoeffler

"Unintended Consequences: Does Aid Promote Arms Races?" *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 2007: 69. 1–29.
"Military Expenditure in Post-Conflict Societies," *Economics of Governance* 7 (2006): 89–107.
"Greed and Grievance in Civil War," *Oxford Economic Papers* 54 (2004): 563–95.
"Aid, Policy, and Growth in Post-Conflict Societies," *European Economic Review* 48 (2004):, 1125–45.

obeikandl.com

"On the Incidence of Civil War in Africa," *Journal of Conflict Resolution* 46 (2002): 13–28.
"Aid, Policy, and Peace: Reducing the Risks of Civil Conflict," *Defence and Peace Economics* 13 (2002): 435–50.

With Stefan Dercon

"The Complementarities of Poverty, Equity and Growth," *Economic Development and Cultural Change* 55 (2006): 223–36.

With Catherine Pattillo

Investment and Risk in Africa (New York: St. Martin's Press, 2000).

With Anke Hoeffler and Catherine Pattillo

"Africa's Exodus: Capital Flight and the Brain Drain as Portfolio Decisions," *Journal of African Economics* 13, Supp. 2 (2004): 15–54.
"Capital Flight as a Portfolio Choice," *World Bank Economic Review* 15 (2001): 55–80.

With Anke Hoeffler and Måns Söderbom

"On the Duration of Civil War," *Journal of Peace Research* 41 (2004): 253–73.

With Lani Elliott, Harvard Hegre, Anke Hoeffler, Marta Reynol-Querol, and Nick Sambanis

Breaking the Conflict Trap (New York: Oxford University Press, 2003).

With Jan Gunning

"Explaining African Economic Performance," *Journal of Economic Literature* 37 (1999): 64–111.
"Why Has Africa Grown So Slowly?" *Journal of Economic Perspectives* 13 (1999): 3–22.
Trade Shocks in Developing Countries, Vol. 1; Africa (Oxford: Clarendon Press, 1999).

obeikandl.com

With David Dollar

Globalization, Growth and Poverty (New York: Oxford University Press, 2002).
"Aid Allocation and Poverty Reduction," *European Economic Review* 46 (2002): 1475–1500.

With Arne Bigsten, Stefan Dercon, Marcel Fachamps, Bernard Gauthier, Jan Willem Gunning, Abena Oduro, Remco Oostendorp Catherine Pattillo, Måns Söderbom, Francis Teal, and Albert Zeufack

"Do African Manufacturing Firms Learn from Exporting?" *Journal of Development Studies* 40 (2004): 115–41.

obenkandl.com